موقف الاتحاد الأوروبي من الثورة الليبية ١٧ فبراير ٢٠١١

خالد إبراهيم أبو رقيقة

الملخص:

لقد مثلت الثورة الليبية للاتحاد الأوروبي محطة مهمة تفتح المجال للمراجعة بالنسبة للبنية التنظيمية وديناميات صنع القرار، وأمام هذا التحول تعرض الاتحاد الأوروبي لعملية إنكشاف من خلال بروز أوجه الضعف والقوة وهو ما يتضح عند النظر إلى كفاءة أداء الاتحاد اتجاه الأحداث في ليبيا منذ اندلاع شرارتها في ١٧ فبراير ٢٠١١، فليبيا لا تقل أهمية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وفقاً للاعتبارات الجيوستراتيجية والمصالح الاقتصادية في العلاقات الأوروبية بجنوب المتوسط، ولاتزال بعض دول الاتحاد الأوروبي تتمسك باختصاصاتها، ومع ذلك تشير دلائل كثيرة إلى توافر إرادة سياسية واضحة، لإخضاع هذين المجالين أى السياسة الخارجية والأمن تدريجياً وبشكل منظم.

Abstract:

The Libyan revolution has represented the European Union mission station opens the door to a review for the organizational structure and the dynamics of decision-making, and in front of this shift offers the European Union to the process of exposure by the emergence of strengths and weaknesses which is evident when looking at the efficiency of the Union the direction of events in Libya performance since the outbreak triggered at 17 February 2011, Libya is no less important for the EU, according to the considerations of geo-strategic and economic interests in the EU relations Mediterranean south, and still some EU countries adhere to its terms of reference, however, show many signs to the availability of a clear political will, to subdue these areas any foreign policy and security gradually and Organizer.

المقدمة:

مثلت الثورة الليبية نقطة فارقة في مجال العمل الجماعي للاتحاد الأوروبي وذلك من خلال الانكشاف التي تعرض له الاتحاد من خلال بروز أوجه القوة والضعف للاتحاد وهو ما يتضح عند النظر إلى كاءة الأداء التي بدأها الاتحاد تجاه الأحداث في ليبيا منذ اندلاع شرارتها في ١٧ فبراير ٢٠١١.

أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فإن سياسته الخارجية ومواقفه المرتبطة بالثورات العربية بشكل عام يتم تنظيمها من خلال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي مع جزء محدد من علاقات الاتحاد الأوروبي الخارجية فقط، التي تشمل بشكل رئيسي مجالات سياسة التجارة والمعاملات التجارية ومجالات أخرى مثل تمويل بلدان العالم الثالث .. إلخ.

حيث تتطلب القرارات إجماع الدول الأعضاء في مجلس الاتحاد الأوروبي ولكن عند عدم الموافقة يمكن تطوير جوانب معينة بتصويت الأغلبية المؤهلة.

المشكلة البحثية:

تتمثل المشكلة البحثية في رغبة الباحث في تحليل الموقف الإقليمي المتمثل في موقف الاتحاد الأوروبي من الثورة الليبية ١٧ فبراير ٢٠١١، بحيث كان موقف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على طرفي نقيض لذلك يحاول الباحث بلورة المشكلة البحثية في صياغة تساؤل رئيسي يتفرع عنه عدد من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

١- التساؤل الرئيسي: ما موقف الاتحاد الأوروبي من الثورة الليبية؟

٢- التساؤلات الفرعية:

- إلى أى مدى أثر موقف الاتحاد الأوروبي في توجيه مسار الثورة الليبية؟
- كيف يمكن تقييم دور الاتحاد الأوروبي في الثورة الليبية.

أهمية الدراسة:

تتبلور أهمية الدراسة في السعي لاستكمال الجهود السابقة التي قام بها الباحثون، ليضع آخر المستجدات التي طرأت على دور الاطراف الاقليمية المتمثلة في الاتحاد الأوروبي تجاه ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١، ليكون مكملا ومساهما من خلال الإضافة العلمية التي تتماشي مع الأحداث التي إستجدت على الساحة السياسية العربية، وهي أحداث جد متغيرة تحتاج إلى بذل المزيد من الجهد البحثي من قبل الباحثين.

فروض الدراسة:

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

- الفرض الأول: مثلت علاقة القذافي بدوائر السلطة في كل من أوروبا و إفريقيا المحدد الرئيس للمواقف التي اتخذها كل من الاتحادين تجاه ثورة ١٧ فبراير.
- الفرض الثاني: لعب العامل الأقتصادي دورًا محوريًا في تحديد مواقف كل من الاتحاد الأوربي و الإفريقي تجاه ثورة ١٧ فبراير.
- الفرض الثالث: هناك إشكاليات تتعلق بالبناء التنظيمي و ديناميات التفاعل الداخلي بكلا الاتحادين انعكست على أداء كل منهما تجاه ثورة ١٧ فبراير.

أهداف الدراسة:

١. التعرف على طريقة تعامل المنظمات الإقليمية متمثلة في الاتحاد الأوربي مع ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١.
٢. تحليل موقف الاتحاد الأوربي من الثورة الليبية.
٣. تقييم دور الاتحاد الأوربي في الثورة الليبية.

حدود الدراسة:

تتحدد الدراسة في الإطارين الزماني والمكاني على النحو التالي:

الإطار الزماني:

تنطلق هذه الدراسة من سنة ٢٠١١، غير أن الباحث قد يعود إلى تاريخ نشأة الاتحاد الأوربي، والعلاقات بين الاتحاد الأوربي وليبيا من أجل إستيضاح تأثير تلك الأبعاد التاريخية على موقف الاتحاد الأوربي من الثورة

الإطار المكاني:

تتعلق هذه الدراسة بالثورات التي وقعت في المنطقة العربية، وأيضاً بالقارتين الإفريقية والأوربية.

أولاً: موقف الاتحاد الأوربي تجاه الثورة الليبية ١٧ فبراير ٢٠١١:

بداية فقد جاءت الثورات العربية لتمثل منعطفاً تاريخياً مهماً لأوروبا في علاقاتها المتعددة مع منطقة، كثيراً ما رآها الاتحاد الأوروبي جوهرية لاستقراره و أمنه. فنتيجة للمصالح الاقتصادية و السياسية العديدة التي تتشاركها الدول الأوروبية مع دول المنطقة العربية، و لاعتبارات الجوار الجغرافي، و بسبب الإدراك الأوروبي المتزايد للكثير من الاعتبارات الأمنية المتعلقة أساساً باحتياجات أوروبا من الطاقة، و شيخوختها الديموغرافية[i].

و هنا يرى الباحث بأن التفاعلات الداخلية والعلاقات الثنائية بين القوى الكبرى بالاتحاد الأوربي قد مثلت عاملاً مؤثراً في مواقفه سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. و هو ما يمكن تبين أثره عند النظر إلى العلاقة بين كل من ألمانيا وفرنسا باعتبارهما دولتين رائدتين في الداخل الأوربي.

وقد كان من تجليات ذلك الفراق بين الألمان والفرنسيين قيام ساركوزي بتدشين مشروع الاتحاد من أجل المتوسط من باريس في يوليو ٢٠٠٨. و مع بروز الأزمة الليبية فقد اتسعت تلك الفجوة حينما رفضت ألمانيا في بداية الأمر الموقف الفرنسي الذي كان يريد التدخل العسكري المباشر. كما امتنعت ألمانيا عن

التصويت لصالح القرار ١٩٧٣[ii] حيث بدت ألمانيا في موقف من يسعى إلى حلول أخرى في العلاقات الدولية بعيداً عن التدخل المباشر في الشئون الداخلية للدول. و هو الموقف الذي كان يرتبط برغبة ألمانيا في الظهور في موقف المستقر و الرافض للانصياع لرغبة الأغلبية الجامحة من جهة، فضلاً عن الأبعاد الداخلية التي تمثلت في رفض الرأي العام الألماني اللجوء للحلول العسكرية من جهة أخرى[iii].

ففي إيطاليا وضع يشبه بعض الشيء الحالة القائمة في فرنسا إذ تتبلور الآليّة الدبلوماسيّة للبلاد عبر قرارات يعبّر معظمها عن اعتبارات و قناعات رئيس الوزراء سيلفيو برلوسكوني الشّخصيّة. و من الأدلة على ذلك موقف إيطاليا الأول حينما صرّح برلسكوني بأنّه لا ينوي التصرّف إزاء ليبيا أو التعليق على الوضع القائم بها حرصاً منه على عدم إحراج القذّافي. غير أنّه و مع تفاقم الوضع في ليبيا فقد اضطرّ رئيس الوزراء الايطالي إلى اتّخاذ موقف من بلاد أقام علاقات وطيدة معها و لا يفصل بين إيطاليا و بينها إلا البحر الأبيض المتوسّط.

فقد مثلت الثورة الليبية نقطة كاشفة بالنسبة للاتحاد الأوربي الذي وجد نفسه في بادئ الأمر أمام تضارب في المواقف بين القوى الكبرى المؤثرة بالمنظومة الأوروبية. وهو ما أدى إلى توجيه النقد على التباطؤ في التحرك تجاه الأزمة الليبية منذ بداية اندلاعها حيث ركزت تلك الانتقادات على تأخر الاستجابة وضعف فاعليته. و لعل أبرز تلك الأصوات الناقدة لأداء الاتحاد جاء من بلجيكا حيث عبر عن ذلك وزير الخارجية البلجيكي بشكل علني حينما أشار منتقداً لآداء الاتحاد في الأزمة الليبية قائلاً إن الاتحاد الأوروبي قد مات في ليبيا[iv].

إلا إنه على أية حال فإن موقف الاتحاد الأوربي من الأحداث في ليبيا قد جاء من خلال بيان أصدرته ممثلة الشئون الخارجية كاترين آشتون في ٢٠ فبراير ٢٠١١ نيابة عن الاتحاد تعرب فيه عن قلق الاتحاد الأوربي بشأن الأحداث في

ليبيا. و قد دعا البيان السلطات الليبية للإحجام عن استخدام القوة. و في الاجتماع الاستثنائي لمجلس الأمن في ١١ مارس أعلن رؤساء الدول الأوربية أن القذافي قد فقد شرعيته، و حثوه على التراجع[v].

و في اليوم نفسه استجاب الاتحاد لطلب إيطاليا و أطلق عملية مشتركة لمساعدة السلطات الإيطالية في السيطرة على تدفقات الهجرة[vi].

كما استجابت اللجنة الأوروبية للأزمة في ليبيا بإطلاق اثنين من أدوات الطوارئ لديها هي آلية الحماية المدنية، و آلية المساعدة الإنسانية[vii].

و هنا يرى الباحث أنه على الرغم من الموقف الجماعي للاتحاد الأوربي و الذي سبق الإشارة إليه إلا إنه كانت ثمة تباين في المواقف الفردية للدول الرئيسية و المؤثرة في الاتحاد. فألمانيا و على الرغم من معارضتها فيما بعد الحل العسكري في ليبيا انطلاقا من القاعدة الشعبية العريضة التي عارضت مشاركة ألمانيا في الحرب على ليبيا، إلا أن المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل كانت أول من علق على خطاب القذافي الأول في ٢٢ فبراير ٢٠١١ حيث وصفت ميركل الخطاب " بأنه مرعب لما تضمنه من إعلان الحرب بشكل صريح على شعبه، وأكدت أن بلادها ستؤيد فرض عقوبات على النظام الليبي إذا لم يتوقف عن استخدام العنف ضد المتظاهرين"، و قد أدلى وزير الدولة الألماني للشؤون الأوروبية فيرنر هوير بتصريح عبر فيه عن " انزعاجه من تهديد ليبيا بعدم التعاون مع أوروبا بوقف الهجرة الغير شرعية إلى الاتحاد الأوروبي إذا لم تتوقف أوروبا عن الدفاع عن المحتجين المناهضين للحكومة[viii].

أما فيما يخص إيطاليا وهي الدولة الأكثر تميزاً بين دول الاتحاد مع ليبيا فقد أجرى سلفيو برلسكوني اتصالا هاتفياً مع القذافي نفى فيه اتهام الأخير لإيطاليا بتسليح المتظاهرين المناوئين للنظام الليبي[ix]. وقد دعا برلسكوني القذافي للتوصل إلى حل سلمي للأوضاع المضطربة في ليبيا[x]. كما عبر وزير الخارجية الإيطالي

عن قلق بلاده بشأن التطورات، مشيراً إلى المصالح الإيطالية التجارية المنتشرة على نطاق واسع في ليبيا ولا سيما في قطاع الطاقة، وكما قال فراتيني الوزير في حكومة سيلفيو برلسكوني الذي تربطه و القذافي علاقة وثيقة "يجب علينا أن نساعد و أن ندعم المصالحة السلمية"، مضيفاً:" يجب علينا حشد أموال أوروبية لأنه بصراحة إذا سمح بانهيار اقتصادات هذه الدول فإننا سندفع الثمن."

و قد اتسم الموقف الإيطالي بالتردد فيما يخص عملية فرض الحظر الجوّي حتى مؤتمر باريس و هو ما يمكن تفسيره جزئياً بحقيقة أنّ شركة "إيني" الإيطالية هي أكبر الشّركات النّفطية العاملة في ليبيا، إذ تنتج نحو ٥٥٠٠٠٠ برميل يومياً[xi].

كما تجدر الإشارة إلى أنه مع عودة رئيس الوزراء سلفيو بيرلسكون إلى سدة الحكم أخذت العلاقات الليبية الإيطالية منحاً جديداً حيث تطرقت ليبيا إلى قضايا كان من الصعوبة تناولها في الماضي و هو ما تمثل في دفع الجانب الإيطالي لتعويضات عن فترة الاستعمار لليبيا و ذلك من خلال الاستثمارات في البنية التحتية الليبية و هو ما أعلن عنه سيف الإسلام القذافي في شهر أغسطس ٢٠٠٨ بأن ليبيا و إيطاليا ستوقعان اتفاقيات بمليارات الدولارات تعويضا عن فترة استعمار إيطاليا لليبية[xii]. ففي30 أغسطس2008 في مدينة بنغازي أقرت إيطاليا عبر رئيس وزرائها سيلفيو برلسكوني" بالأضرار و المسؤولية الأخلاقية التي لحقت بالشعب الليبي أثناء فترة الاستعمار الإيطالي"، وتم توقيع معاهدة الصداقة و الشراكة و التعاون بين ليبيا و إيطاليا، و قال برلسكوني إن المعاهدة هي "اعتراف أخلاقي بالأضرار التي لحقت بليبيا من قبل إيطاليا خلال فترة الحكم الاستعماري"، مكرراً "أسفه و أسف الشعب الإيطالي. وفي مارس ٢٠٠٩ و أثناء زيارة أخرى لليبيا.

أما فيما يتعلق بفرنسا فقد تزعمت المواقف الدولية من إدانة القمع المتصاعد للجيش الليبي ضد المحتجين و تصدر الموقف الفرنسي طليعة المواقف الدولية بالرغم من تحالفه السابق مع نظام العقيد القذافي و الذي عقد الكثير من

الصفقات العسكرية مع النظام الفرنسي إلا أن موقف فرنسا من إدانة القمع دفع بالعقيد القذافي للتخلي عن كثير من الصفقات التي تمت مسبقاً مع حكومة نيكولا ساركوزي و بشأن الموقف الفرنسي و ما جاء به فيما يتعلق بليبيا فقد صرح نيكولا ساركوزي في ٢١ فبراير بأن فرنسا تدين " الاستخدام غير المقبول للقوة ضد المتظاهرين في ليبيا وطالب بالوقف الفوري لأعمال العنف، ودعا إلى حل سياسي يلبي حقوق الشعب الليبي إلى الديمقراطية والحرية"، كما دعت وزيرة الخارجية الفرنسية ميشال آليو ماري النظام الليبي إلى وقف العنف"[xiii].

وقد صاحب ذلك إعلان نجل القذافي سيف الإسلام عن نية ليبيا شراء طائرات إيرباص و مفاعل نووي و تجهيزات عسكرية عدة بأكثر من ثلاثة مليارات يورو. كما أبرمت باريس حينها اتفاقاً حول التعاون العسكري و النووي المدني مع ليبيا[xiv]. و على الجانب الفرنسي نلاحظ أنه على الرغم من التوتر الذي ميز العلاقات الليبية بفرنسا إلا أن ساركوزي فاجأ جميع الحلفاء بزيارته إلى طرابلس في عامي٢٠٠٥ و٢٠٠٧ و دافع عن القذافي أمام العالم معلنا أن معمر القذافي ليس ديكتاتوراً و هو أقدم حاكم عربي في المنطقة[xv].

و هنا يرى الباحث أن فرنسا كانت تبدو أنها الأقل استفادة من بين الدول الكبرى فيما يتعلق بالتعاقدات النفطية، فضلاً عن ذلك فإن التردد الفرنسي تجاه كل من الثورتين التونسية والمصرية قد جعل من الحماس الفرنسي يتناغم و أولويّاتها وبخاصة بعد الصورة السلبية التي وصلت لدى الرأي العام العربي إذ بدت كما لو أنها تتنكر لمبادئ الثورة الفرنسية بتأييده نظام زين العابدين بن علي الدكتاتوري حتى الرّمق الأخير- ويرغب في ترميم صورته، وهو ما يندرج أيضا في إطار الإعداد للانتخابات الفرنسية القادمة. ومن جانب آخر يريد أن يحاسب القذّافي على تحدّيه و إعاقته للنّفوذ الفرنسي في إفريقيا.

ولعل الموقف الأوروبي المتضارب من الثورة الليبية وتطورات الوضع فيها يعد دليلاً قاطعاً على عدم تطوير استراتيجية جماعية إزاء المنطقة العربية و

الوقوع في نفس الأخطاء التي وقع بها الغرب مع سابقاتها من الثورة التونسية و المصرية، فالبرغم من التناغم الشديد بين السياسة الخارجية التي قادها نيكولا ساركوزي و نظام العقيد الليبي معمر القذافي والتي حرص فيها ساركوزي على تطوير علاقات وطيدة مع النظام الليبي وموقفه الفجائي الذي حبذ فيه التدخل المباشر في الشؤون الليبية يوضح التناقض الشديد في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بشكل عام و السياسة الفرنسية بشكل خاص[xvi].

وهناك من فسر ذلك الموقف المتشدد بمثابة سياسة جديدة أراد من خلالها ساركوزي التعديل على موقفه السابق من نظام بن علي و مبارك. إلا أن هناك اعتبارات سياسية و استراتيجية تفسر الموقف الفرنسي من ليبيا القذافي[xvii]. ولعل البحث عن النجومية هي من دفعت بساركوزي بادئ الأمر إلى اتخاذ مواقف استباقية تتيح له البروز كقائد رائد على اعتبار أن فرنسا لها علاقات تاريخية تربطها ببلدان إفريقيا من الناحية التاريخية و الاستعمارية وأمام التعنت الفرنسي تبلور موقف فرنسا عبر قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ و١٩٧٣ و الذي سمح بتطوير استراتيجية عسكرية تجاه ليبيا[xviii].

لكن على أية حال فقد تميزت المواقف الأوربية تجاه الثورة الليبية بعدة سمات[xix].

الأولي:

الانتهازية بمعنى أنها عكست طبيعة الحركات الثورية. حيث لا تدعوا في البداية إلى الخروج من الأزمة إلا عندما يشتد عود الثورة في ظل استمرار تمتع النظام بعوامل واضحة للقوة، كما أنها في أحيان أخرى تلقى بثقلها في كفة الثوار عندما يتضح أنها باتت في طريقها الأكيد إلى النصر.

الثانية:

ازدواجية المعايير بمعنى أنها تؤيد ثورة دون أخرى كما يتجلى من خلال المواقف الأوروبية المتباينة تجاه ثورات الربيع العربي حيث يختلف الموقف

الأوربي تجاه الثورة الليبية عنه بالنسبة للأوضاع في سوريا و الحال نفسه بالنسبة لليمن وبقية دول المنطقة.

الثالثة:

أن بعض المواقف الدولية ظل متماسكاً في الاعتراض على الثورات أو على الأقل التحفظ عليها[xx].

وقد تلا ذلك ترحيب و دعم من الاتحاد للمجلس الانتقالي في بنغازي حيث لم يكن تم الاعتراف به كممثل لليبيا بعد. وفي ٢٢ مايو فتحت آشتون مكتباً تمثيليا للاتحاد في بنغازي بغرض دعم الانتقال الديمقراطي للسلطة في ليبيا، و الإصلاح الأمني، و الاقتصادي و التعليم و بناء المجتمع المدني[xxi].

و أخيراً يرى الباحث أنه في ضوء التجربة الليبية فإن عملية صنع القرار الخاص بثورة ١٧ فبراير قد جاء نتاج التفاعل بين ثلاث دوائر ديناميكية هي[xxii]:

١. الخلاف الناتج عن تباين مواقف و آراء دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي تجاه أطراف الصراع، بالإضافة إلى إختلاف الدول الأعضاء حول طبيعة الدور الأوروبي و ما إذا كان منافساً أو مكملاً للدور الأمريكي المهيمن بالمنطقة.
٢. الخلاف بين الدول الأعضاء و مؤسسات الاتحاد الأوروبي (المجلس الأوروبي و المفوضية و البرلمان) حول سياسات الاتحاد و برامجه و أولوياته في المنطقة
٣. الخلاف بين المؤسسات الأوروبية نفسها و الناجم عن آلية صنع القرار و الاختلال في موازين القوي الذي أوجدته هذه الآلية.

ثانياً- تقييم موقف الاتحاد الأوربي:

مثلت الثورة الليبية نقطة فارقة في مسار السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي بشكل جعل من إعادة النظر في المبادئ التي تقوم عليها تلك السياسة

محل أولوية في إطار العمل الجماعي الأوربي. و هو ما يفرض علينا رؤية تقييمية لتلك السياسة في ضوء الخبرة الليبية.

إلا أنه عند النظر إلى الاتحاد الأوربي و سلوكه الخارجي ينبغي الإشارة إلى إشكالية البنية التنظيمية وانعكاساتها على أداء الاتحاد، حيث إنه لا يتعامل مع القضايا السياسية المتنوعة بمنطق موحد و ذلك بحكم أنه لا يتكلم بصوت واحد، كون الاتحاد يجمع في عضويته عدد من الدول التي تعتبر في موضع القوى الكبرى بالنظام العالمي. وهو ما يجعل من تلك الدول في محاولة دائمة لتبوء مكانة متميزة في إطار العملية التنافسية التي تميز العلاقات الدولية وبخاصة في مرحلة إعادة التشكل التي يشهدها النظام العالمي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي[xxiii].

و في هذا الإطار فقد تأثرت بنية الاتحاد الأوربي بخبرات سابقة كانت أهمها حالات غزة و العراق و أفغانستان و ما ترتب عليها من تصدع في التحالفات الاستراتيجية بأوروبا كما هو الحال بالنسبة للعلاقات الفرنسية الألمانية. فقد تصدع تحالف باريس - برلين إزاء الثورة الليبية بخلاف ما كان الأمر عليه أثناء الغزو الأمريكي للعراق حيث تقاربت المواقف الفرنسية الأوربية[xxiv].

ففي الحالة الليبية امتنعت ألمانيا عن التصويت في مجلس الأمن وبقيت خارج العملية برمتها. رغم أن ليبيا تزودها بحوالي ٩% من احتياجاتها النفطية، لكنها رفضت التدخل العسكري واعتبرته غير مجدٍ وذلك بالنظر للتجربة الأفغانية حينما ذهبت القوى الغربية إلى هناك بنية خوض حرب خاطفة وإذا بها تجد نفسها متورطة في مستنقع مكلف طال أمده[xxv].

و هنا يرى الباحث أن التفاعلات الداخلية و العلاقات الثنائية بين القوى الكبرى بالاتحاد الأوربي قد مثلت عاملاً مؤثراً في مواقفه سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. إلا أنه بوصول كل من "إنجيلا ميركل" و"نيقولاي

ساركوزي" اللذين حاول كل منهما انتهاج مسار مستقل عن سالفيه بشكل يعكس قوة في الشخصية لديهما و هو ما ترتب عليه تعكير صفو العلاقات الفرنسية الألمانية. الأمل الذي جعل من عملية التوفيق فيما بينهما ليس باليسير[xxvi].

وقد كان من تجليات ذلك الفراق بين الألمان و الفرنسيين قيام ساركوزي بتدشين مشروع الاتحاد من أجل المتوسط من باريس في يوليو ٢٠٠٨. و مع بروز الأزمة الليبية فقد اتسعت تلك الفجوة حينما رفضت ألمانيا في بداية الأمر الموقف الفرنسي الذي كان يريد التدخل العسكري المباشر. كما امتنعت ألمانيا عن التصويت لصالح القرار ١٩٧٣[xxvii] حيث بدت ألمانيا في موقف من يسعى إلى حلول أخرى في العلاقات الدولية بعيداً عن التدخل المباشر في الشئون الداخلية للدول. و هو الموقف الذي كان يرتبط برغبة ألمانيا في الظهور في موقف المستقر والرافض للانصياع لرغبة الأغلبية الجامحة من جهة، فضلاً عن الأبعاد الداخلية التي تمثلت في رفض الرأي العام الألماني اللجوء للحلول العسكرية من جهة أخرى[xxviii]. فعلى الرغم أن الأحزاب الألمانية الخمسة في البرلمان كانت ترفض من الناحية المبدئية التدخل العسكري الخارجي، و تحذر من نتائجه كما ظهر في حالة العراق، ظهر تفاوت في مواقف الأحزاب الألمانية هذه المرة، حيث انتقد حزب الخضر الحكومة بشدة بسبب امتناع الحكومة عن التصويت.

كما ظهر تمايز في موقف المسيحيين حيث دعا البعض إلى إعادة النظر، لو جزئياً، في موقف الحكومة. ورأى بعض الاشتراكيين أن التصويت إلى جانب قرار فرض الحظر لا يعني المشاركة في العمليات العسكرية بصورة آلية، و أن موقف الحكومة و وزير الخارجية اتخذ لأسباب داخلية انتخابية. أما حزب اليسار فأيد بشدة موقف الحكومة[xxix].

و أخيراً يأتي الموقف الايطالي من خلال مكانته داخل الاتحاد الأوربي وموقفه من الثورة الليبية الذي يكمن في الوضع الايطالي تجاه بعض العناصر والحقائق الّتي تشير أيضا و بشدّة إلى مدى الأزمة الواقعة على الصعيد الأوروبي.

ففي إيطاليا وضع يشبه بعض الشيء الحالة القائمة في فرنسا إذ تتبلور الآليّة الدبلوماسيّة للبلاد عبر قرارات يعبّر معظمها عن اعتبارات و قناعات رئيس الوزراء سيلفيو برلوسكوني الشّخصيّة[xxx]. ومن الأدلة على ذلك موقف إيطاليا الأول حينما صرّح برلسكوني بأنّه لا ينوي التصرّف إزاء ليبيا أو التعليق على الوضع القائم بها حرصاً منه على عدم إحراج القذّافي[xxxi].

وهنا نشير إلى الوضع الجيو- سياسي لإيطاليا و ذلك من خلال الجوار المتوسطي، أخذاً بعين الاعتبار المبدأ التالي: الحل الرئيسي للأزمة الأمنية و الاقتصادية الإيطالية (ومعها الأزمة الأوروبية) يكمن في التوجه نحو الضفة الجنوبية للمتوسط. فضلاً عن البعد الاقتصادي ذلك أنه ثمة مصالح اقتصادية قوية بين طرابلس و روما، إذ تستورد إيطاليا ٨٠% من احتياجاتها من الطاقة، و يذهب نحو ٣٢% من إنتاج النفط الليبي إلى إيطاليا ليمثل ٢٥% من وارداتها، كما تستورد إيطاليا نحو ١٢% من احتياجاتها من الغاز من ليبيا أيضاً.

و بالتالي فإن إيطاليا هي أكثر الدول الأوروبية و الغربية تأثراً بالأزمة الليبية على صعيد الإرهاب والهجرة؛ إذ يتدفق مهاجرون إلى إيطاليا فارين من مختلف النزاعات، تمهيداً للانتقال إلى دول أوروبية أخرى، بمعدل يبلغ ٤٠٠ مهاجر كل يوم خصوصاً من إفريقيا، ويمر ٨٠% منهم عبر الأراضي الليبية، لكن هذا لا يمنع الحكومة الإيطالية من القيام بعدد من التحركات لبث رسائل طمأنة للشعب الإيطالي، لكن هذه التحركات أقرب إلى "التشويح" العسكري[xxxii].

وذكر القذافي أن إيطاليا اليوم ليست إيطاليا الأمس لأنها تدين الاستعمار. وشدد القذافي على أن الاتفاق يدشن عهداً جديداً يطوي صفحة الماضي و يبني جسراً استراتيجيا تعبر عليه البضائع، و الخدمات و الطلاب و الغاز و ربما المياه

في المستقبل» و وصف مستقبل المتوسط بعد الاتفاق بأنه يتحول إلى بحيرة سلام[xxxiii].

و هنا يرى الباحث أنه ومع العلم بأنّ قرب إيطاليا الجغرافي من ليبيا يعطي لها أهمية فيما يخصّ إمكانية الاستفادة من قواعدها لتزويد الطائرات المستهدِفة لليبيا و ضمان مجال انطلاق قريب لها. و من ثمّ فقد قرّر رئيس الوزراء الإيطالي اعتماد نوع من البراجماتيّة و فضّل كسب الولايات المتّحدة وحلفائها و لو كان ذلك على حساب طبيعة علاقاته بالقذّافي، وهو ما أدى إلى توجيه النقد على التباطؤ في التحرك تجاه الأزمة الليبية منذ بداية اندلاعها حيث ركزت تلك الانتقادات على تأخر الاستجابة وضعف فاعليته إلى الدرجة التي اعتبر فيها البعض أن الاتحاد قد مات في ليبيا. ولعل أبرز تلك الأصوات الناقدة لأداء الاتحاد جاء من بلجيكا حيث عبر عن ذلك وزير الخارجية البلجيكي بشكل علني[xxxiv].

وتظهر فرنسا المتطلعة للنجومية والعالمية ممثلة برئيسها ساركوزي جاء الدور الألماني الرافض للتدخل الأجنبي الذي كانت تقوده فرنسا في ليبيا تحت حجة استغلال المدنيين الليبيين من أجل أن تتخذ لنفسها موقعاً إقليميا يقود أوروبا فيما بعد لرسم سياسات أوروبية تنطلق من التطلعات الفرنسية نحو قيادة أوروبا في إطار الشراكة المتوسطية والاتحاد من أجل المتوسط.

كما تجلى تضارب المصالح وتعقيد الحسابات في موقف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي و الحلف الأطلسي كإيطاليا و ألمانيا و اليونان. فإيطاليا الدولة المستعمرة لليبيا سابقاً قدمت تسهيلات للحملة العسكرية على ليبيا. في الوقت الذي كانت ترتبط فيه بمصالح وثيقة مع عائلة القذافي، و هو ما يعكس العلاقات و المصالح الاقتصادية و التجارية بين ليبيا و إيطاليا في عهد القذافي[xxxv].

فقد استبقت فرنسا القرار و أعلنت منفردة قبل القمة الأوربية أن المجلس الوطني الانتقالي الممثل الوحيد للشعب الليبي في محاولة للضغط على المجلس

الأوربي. وبعد عدة أسابيع في ٤ إبريل اعترفت إيطاليا منفردة بالمجلس الوطني الانتقالي باعتباره المحاور الشرعي الوحيد في العلاقات الثنائية مع ليبيا في خطوة متقدمة عن القرار الأوربي، وبرر أحد الدبلوماسيين ذلك بأن فرنسا قامت به منذ أسابيع، فطالما لا يلعب الآخرون وفق قواعد الاتحاد الأوربي فلماذا نقوم بذلك.

و للمرة الثالثة بعد تونس ومصر تصدر تصريحات من دول أوروبية غير متسقة مع تصريحات الاتحاد الأوربي. في الوقت الذي كانت تدين فيه الممثل الأعلي آشتون نيابة عن الاتحاد الأوربي عنف القذافي صرح برلسكوني، رئيس وزراء فرنسا آنذاك بأنه لم يتصل بالقذافي حتى لا يزعجه[xxxvi].

وفي هذا الإطار يرى الباحث بأن موقف الاتحاد الأوربي من التدخل العسكري في ليبيا قد اتسم بحالة من الانقسام الواضح بين أعضائه وهو ما يلقي بظلاله على طبيعة صنع القرار في السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة عبر الحكومي على عدم قدرة الاتحاد على التوافق على سياسة خارجية موحدة إزاء الأزمات الدولية حين تتباين المصالح والمواقف القومية للدول الأعضاء.

ففي إبريل تم تبني القرار حول فرض عقوبات على ليبيا ليشمل عمليات لدعم توصيل المساعدات الإنسانية للشعب الليبي إذا طلب ذلك مكتب الأمم المتحدة للشئون الإنسانية و التنسيق في ذلك بقيادة إيطالية مقرها روما و لمدى زمني ٤ شهور بشكل مبدئي[xxxvii].

كما يتجلى ذلك أيضاً في المعارضة الألمانية للتدخل ومعارضة التصويت على قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٣ نتيجة لعدد من العوامل من بينها تأثير ضغوط الرأي العام و المناخ الداخلي حيث كانت العملية الانتخابية على الأبواب في ألمانية كما سبقت الإشارة.

كما يبرز ذلك الانقسام أيضا فيما يخص تبنى إيطاليا موقف متحفظ إزاء القرار نفسه. فقد أوضح وزير الخارجية الألماني أمام البرلمان الألماني أن برلين

"تتفهم موقف الأطراف التي قررت التدخل العسكري انطلاقاً من أهداف جديرة بالاحترام، لكننا بعد أن درسنا الأمر ومخاطره قررنا أننا لن نشارك بجنود ألمان في حرب أو عمل عسكري في ليبيا". و اعتبر فيستر فيله أن هذا هو السبب الذي جعل بلاده تمتنع عن تأييد قرار مجلس الأمن، لكنه أكد أن بلاده تؤيد بالطبع الشق الآخر من القرار الداعي إلى تشديد العقوبات على نظام القذافي. وأكد فيسترفيله: "نتعاطف مع المواطنين الليبيين، و نعلم أن هناك ضرورة لحمايتهم و زيادة الضغوط على الدكتاتور القذافي.[xxxviii]"

فضلاً عن معارضة مالطا التدخل العسكري خوفاً من احتمالية تدفق لاجئين إليها. كما قادت بولندا العديد من دول شرق أوربا بإعلان أن الأزمة الليبية شأن داخلي. فتفضل دول شرق أوربا أن يدعم الاتحاد الأوربي جيرانهم المباشرين مثل أوكرانيا وجورجيا، بدل من دول بعيدة عن مصالحهم.

و هنا يشير الباحث إلى أن ذلك الانقسام في الموقف الأوربي قد نتج عنه أن القيادة كانت لدول أوربية و ليست لأوربا مما نتج عنه شبه غياب للاتحاد الأوربي. انتقد البرلمان الأوربي آشتون على خلفية ذلك الانقسام الأوربي، و لكن في المقابل أكدت آشتون على محدودية الدور الذي تستطيع أن تقوم به حيث إن الدول الأعضاء أصحاب سيادة يؤمنون بحقهم في تحديد ما سيقومون به خاصة في مجال الدفاع ويتبنوا وجهات نظر مختلفة.

و هو ما يرتبط بمسار العملية السياسية التالية على الثورة الليبية حيث عرف الموقف الأوربي مساندة كبيرة للمعارضة الليبية و المجلس الوطني الانتقالي، و ظهر هذا جلياً في الموقف الفرنسي و البريطاني، وذلك من خلال سعي الرئيس الفرنسي " نيكولا ساركوزي "إلى استصدار قرار أممي للتدخل العسكري في ليبيا. كما يمكن القول إن مؤتمر الدوحة أهم الحلقات التي تجسد فيها الموقف الأوربي و الفرنسي على الخصوص، و الذي خلص في مجمله على

الإجماع على ضرورة تدخل هذه الدول في ليبيا لوضع حد للإنتهاكات المزعومة من طرف النظام و قوات العقيد معمر القذافي، و ضرورة أن يكون هذا التدخل في إطار قرار أممي[xxxix].

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

١- ما تزال بعض دول الاتحاد تتمسك باختصاصاتها الأصيلة فيها و مع ذلك تشير دلائل كثيرة إلى توافر إرادة سياسية واضحة وتصميم حقيقي على بذل الجهود اللازمة لإخضاع هذين المجالين، أي السياسة الخارجية والأمن تدريجياً و بشكل منظم ومدروس لآليات تشبه تلك المستخدمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بأنشطة الجماعات الأوروبية.

٢- مثلت الثورة الليبية نقطة فارقة في مجال العمل الجماعي للاتحاد الأوربي، و ذلك من خلال عملية الانكشاف التي تعرض لها الاتحاد من خلال بروز أوجه الضعف والقوة لدى الدول الأعضاء، وهو ما يتضح عند النظر إلى كفاءة أدائه تجاه الأحداث في ليبيا منذ اندلاع شرارتها في ١٧ فبراير ٢٠١١.

٣- امتدت تأثيرات الثورة الليبية على عمل المنظمات الدولية بصفة عامة. وهو ما اتجه الباحث به خلال تفسيره إلى أداء الاتحاد الأوربي تجاه الثورات العربية بشكل عام، والثورة الليبية بصفة خاصة.

٤- و في ضوء ما سبق فإن الباحث قد توصل إلى صحة الفروض الثلاثة التي قامت عليها الدراسة حيث تبين من خلال مسار الأحداث والمواقف المتباينة للاتحاد الأوربي إن علاقة القذافي بدوائر صنع القرار والنخب الأوربية في تحديد الموقف من ثورة ١٧ فبراير. وهو ما انعكس بدوره على العامل الاقتصادي وتأثيره على المواقف من الثورة حيث انه بالعودة إلى البعد التاريخي للعلاقات الليبية الأوربية ان البعد الاقتصادي ظل حاضراً بقوة في

كافة مراحل تلك العلاقات. وأخيرا فقد تبين للباحث مدى الإشكالية التي يعاني منها العمل الجماعي الأوربي وبخاصة فيما يتصل بالسياسة الخارجية لكل منهما و دورهما تجاه الأزمات.

ثانياً: التوصيات:

١. لا تزال هناك إمكانية للمزيد من دراسة التطورات الأخيرة التي طرأت على العالم العربي و تأثيراتها على المكونات الأساسية للتنظيم الدولي بما يفتح الباب للمزيد من الدراسات المعنية بمكانة المنطقة العربية وشمال إفريقيا في الاستراتيجية العالمية وتفاعلات القوى الدولية الكبرى تجاه قضايا المنطقة.
٢. من المتعين على النخبة الحاكمة في ليبيا أن تدرك كم المؤامرة التي يدبرها الغرب حيث يتم تنفيذها من خلال الادعاءات المختلفة التي تقود إلى التدخل الأجنبي كما تحقق في عملية فجر أوديسا.

المراجع:

([i]) Nathalie Tocci, **One Year On: A Balance Sheet of the EU's Response to the Arab Spring, Opinions on the Mediterranean,** Published Paper, May 2012, P.2

([ii]) نص القرار على فرض حظر الطيران فوق الأجواء الليبية عدا رحلات طائرات الإغاثة واتخاذ كافة التدابير الضرورية الأخرى لحماية المدنيين من قصف القوات الموالية للقذافي. و قد صوت على القرار الذي تبنته إنجلترا و فرنسا و الولايات المتحدة و لبنان ١٠ دول من الدول الأعضاء في المجلس وامتنعت كل من روسيا و الصين و ألمانيا و البرازيل و الهند عن التصويت. انظر: إبراهيم شرقية، **إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة،** (الدوحة: مركز بروكنجز الدوحة للدراسات، دراسة تحليلية رقم ٩، ديسمبر ٢٠١٣)، ص٣١.

([iii]) براء ميكائيل، أوروبا أمام الثورة الليبية: اتحاد بمواقف متضاربة، مركز الجزيرة للدراسات، http://studies.aljazeera.net/reports/2011/201172233313140614.htm

([iv]) **جريدة الوفد المصرية**، ٢٠١١/٥/٤

([v]) http://studies.alarabiya.net/files-/رصد-المواقف-الدولية-والإقليمية-من-فض-اعتصامي-الإخوان-وتداعياته-في-مصر

([vi]) Tiziana Corda, The Arab Spring and the failure of the Common Foreign and Security Policy, EU's military failure in Libya, P.4. Published Paper Available At:https://prezi.com/vt-mtwhumehc/the-arab-spring-and-the-failure-of-the-common-foreign-and-security-policy/

([vii]) Idem

([viii]) **خليل سامي أيوب، موقف الاتحاد الأوربي من الثورات العربية، على الحوار المتمدن:** http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285741

([ix]) جريدة الرياض السعودية، ٢٠١١/٥/٩

([x])http://www1.adnkronos.com/AKI/Arabic/Politics/?id=3.1.1715758839

([xi])http://www.voltairenet.org/article169209.html

([xii])عماد جاد، محرر، **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٧-٢٠٠٨**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٨)، ص ٢٩٣.

([xiii])http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAEGO64858620080516

([xiv])أعلنت في ذلك الوقت شركة "أريفا" و هي مجموعة لتصنيع التجهيزات النووي إن العقد التجاري الوحيد الذي ستوقعه المجموعة مع الجماهيرية يتعلق بمشروع نقل وتوزيع كهرباء بقيمة ٣٠٠ مليون يورو. فيما بلغ حجم العقود المبرمة بين الجانبين نحو ١٠ مليارات يورو، انظر: "تحولات السياسة الخارجية الليبية"، عماد جاد، محرر، **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٧-٢٠٠٨**، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٢.

([xv])خالد سعد زغلول، قراءة في ملف العلاقات الليبية الفرنسية، **جريدة الأهرام**، ٢٠١١/٤/٩

([xvi])http://www.aljazeera.net/news/international/2011/2/25-ساركوزي-يدعو-القذافي-للرحيل

([xvii])Nicholas Hagger, The Libyan Revolution: It's Origins and Legacy a Memoir and Assessment, OBooks , 2009, pages 54-55

([xviii])M. Cherif Bassiouni**, Libya: From Repression to Revolution:** A Record of Armed Conflict and International Law Violations, 2011-2013, Martinus Nijhoff Publishers

([xix])د. أحمد يوسف أحمد، الثورات العربية.. والمواقف الدولية، **جريدة الاتحاد الإماراتية**، ٢٠١١/٩/٢٠.

([xx])Tiziana Corda, **Op.Cit,** P5

(xxi)Aghayev, Analysis and Background of the Arab Spring Elvin, The European Researcher Istanbul Uneversity: Vol. 93, No. 1-2, 2013),P. 159.

([xxii])أحمد أبو المجد، آلية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية، http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=656027

([xxiii]) European Union Commission, Common Foreign and Security Policy (CFSP) of the European Union, Annual report from the High Representative of the European Union for Foreign Affairs and Security Policy to the European Parliament on the main aspects and basis choices of the CFSP - 2013

([xxiv]) براء ميكائيل، أوربا أمام الثورة الليبية، اتحاد أمام مواقف متضاربة، ورقة منشورة، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢)، ص٣.

([xxv]) المرجع السابق، ص ٤.

([xxvi]) براء ميكائيل، **المرجع السابق**، ص ٥.

([xxvii])نص القرار على فرض حظر الطيران فوق الأجواء الليبية عدا رحلات طائرات الإغاثة واتخاذ كافة التدابير الضرورية الأخرى لحماية المدنيين من قصف القوات الموالية للقذافي. وقد صوت على القرار الذي تبنته إنجلترا و فرنسا و الولايات المتحدة ولبنان ١٠ دول من الدول الأعضاء في المجلس وامتنعت كل من روسيا و الصين و ألمانيا و البرازيل و الهند عن التصويت. انظر: إبراهيم شرقية، إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة، (الدوحة: مركز بروكنجز الدوحة للدراسات، دراسة تحليلية رقم ٩، ديسمبر ٢٠١٣)، ص٣١.

([xxviii])**براء ميكائيل، مرجع سبق ذكره**، ص ٦ .

([xxix]) و ذلك كما جاء في بيان وزير الخارجية الألماني غيدو فيسترفيله البرلمان الألماني حول الأسباب التي دعت حكومته إلى الامتناع عن التصويت في مجلس الأمن الدولي لقرار فرض حظر جوي على ليبيا والسماح بشن عمليات عسكرية جوية لحماية المدنيين الليبيين، دون إرسال قوات برية إليها. انظر: **راديو ألمانيا الدولي**، بتاريخ ٢٠١١/٣/١٨.

([xxx]) براء ميكائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص ٧.

([xxxi]) المرجع السابق نفسه

([xxxii]) أحمد دياب، **خيارات محدودة: أبعاد الدور الإيطالي تجاه الأزمة الليبية**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ورقة منشورة، مارس ٢٠١٥.

([xxxiii]) **جريدة الشرق الأوسط**، ٢٠١١/٨/٣١

([xxxiv])جريدة الوفد المصرية، ٢٠١١/٥/٤

([xxxv]) د.حمدي عبد الرحمن، التنافس الدولي وأثره في الثورة الليبية، **جريدة الاقتصادية**، عدد ٦٤٠٢، ٢٠١١/٤/٢٢.

([xxxvi]) كانت استجابة الاتحاد الأوروبي الاستراتيجية للربيع العربي استجابة مبكرة بدأت في ٨ مارس/آذار ٢٠١١ من خلال البيان الإعلامي المشترك للممثلة السامية كاثرين آشتون واقتراح المفوضية: "شراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك مع جنوب المتوسط". ويركز هذا البيان الإعلامي على الحاجة إلى دعم الاتحاد الأوروبي للمطالبة بالمشاركة السياسية والكرامة والحرية وفرص العمل دعماً كاملاً، كما يقوم بوضع نهج مبني على احترام القيم العالمية والمصالح المشتركة. ويقترح البيان أيضاً اعتماد مبدأ "المزيد مقابل المزيد" الذي سيسمح بتوفير المزيد من الدعم المالي وبتعزيز حرية التنقل والنفاذ إلى السوق الأوروبية الموحدة على أساس مبدأ المساءلة المتبادلة للدول الشريكة الأكثر تقدماً في تدعيم الإصلاحات. وجرى تفصيل هذا النهج في بيان إعلامي آخر صدر في ٢٥ مايو/أيار ساهم بدوره في

إطلاق "الاستجابة الجديدة لجوار متغير". انظر: استجابة الاتحاد الأوروبي للربيع العربي، موقع مفوضية الاتحاد الأوربي:
http://www.enpi-info.eu/main.php?id=297&id_type=3&lang_id=470

([xxxvii])Tiziana Corda, Op.Cit, P5

([xxxviii]) أميرة أحمد، القرارا ١٩٧٣ خطوة قد تعيد الثورة الليبية إلى مسارها السلمي، راديو ألمانيا الدولي، ٢٠١١/٣/١٨

([xxxix]) السيد ولد أباه، **الثورات العربية المسار و المصير**، (لبنان :جداول للنشر و التوزيع،2011) ، ص36